



1789

جامعة جورجتاون قطر

GEORGETOWN UNIVERSITY QATAR

Center for International and Regional Studies



ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج

تقرير موجز

نبذة عن جامعة جورجيتاون في قطر

تأسست جامعة جورجيتاون في عام 1789 وهي إحدى المؤسسات الأكاديمية والبحثية الرائدة في العالم التي تقدم تجربة تعليمية فريدة من نوعها، وتسهم في إعداد الجيل القادم من المواطنين العالميين القادرين على القيادة وإحداث تغيير إيجابي في العالم.

وعملت جامعة جورجيتاون في قطر (GU-Q) منذ انطلاقتها عام 2005 من أجل تمكين الطلاب ودعم القدرات البشرية التي تحتاجها منطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد وعشرين وتقديم تجربة تعليمية شاملة مبنية على أعلى المعايير الأكاديمية. تقدم درجة بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية دراسات متعددة التخصصات في سياق عالمي، وهي نفس المناهج والبرامج التي توفرها جامعة جورجيتاون كلية إدموند أ. ولش للشؤون الدولية في واشنطن. ويتم تقديم درجة بكالوريوس العلوم في الشؤون الدولية في أربع تخصصات: الإقتصاد الدولي والسياسة الدولية والثقافة والسياسة والتاريخ الدولي. كما يمكن للطلبة أن يختاروا بين ثلاثة برامج شهادات لاستكمال مجال تخصصهم، وهي الدراسات العربية والإقليمية والدراسات الأمريكية والإعلام والسياسة.

توفر جامعة جورجيتاون في قطر مجالاً متميزاً للتعليم والبحث والتفاعل مع المجتمع المحلي، إذ لديها أحدث القاعات والمرافق والفصول الدراسية، كما تضم الجامعة علماء مرموقين على الصعيد الدولي وأعضاء هيئة التدريس من المستوى الرفيع وإداريين متفانين، إضافة إلى أن الجامعة تحتوي على أفضل مكتبة تعنى بمجال العلاقات الدولية في المنطقة.

كما تستضيف جامعة جورجيتاون في قطر مركز الدراسات الدولية والإقليمية (CIRS)، وهو معهد بحثي رائد يرعى العديد من الدراسات الأكاديمية ذات الأهمية الأساسية إقليمياً ودولياً، بما في ذلك المبادرات البحثية ذات الصلة بالعلاقات الدولية والإقتصاد السياسي والسياسات الداخلية لدول الخليج. لمعرفة المزيد عن الفعاليات والبرامج المتميزة التي تقدمها جامعة جورجيتاون في قطر وللاستفادة من البحوث التي توفرها، يرجى زيارة موقعها الإلكتروني: <http://qatar.sfs.georgetown.edu/ar>

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورجيتاون في قطر، والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٥، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث والمنح الدراسية، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين المحلي والدولي.

استرشاداً بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية، وتنبأاً لرؤية تقدمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للمنح الدراسية والبحث حول الشؤون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشؤون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشر الإنتاج البحثي للمركز، وعقد المؤتمرات والندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة لتحليل معضلات القرن الحادي والعشرين.
- المشاركة في أنشطة تواصلية مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

للمزيد من المعلومات عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني cirs.georgetown.edu

نبذة عن مؤسسة قطر لإطلاق قدرات الإنسان

مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع منظمة خاصة غير ربحية تدعم دولة قطر في مسيرة تحول اقتصادها المعتمد على الكربون إلى اقتصاد معرفي من خلال إطلاق قدرات الإنسان، بما يعود بالنفع على دولة قطر والعالم بأكمله.

تأسست مؤسسة قطر سنة ١٩٩٥ بمبادرة كريمة من صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتتولى صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر رئاسة مجلس إدارتها.

تلتزم مؤسسة قطر بتحقيق مهمتها الاستراتيجية ذات الفروع الثلاثية الشاملة للتعليم، والبحوث والعلوم، وتنمية المجتمع من خلال إنشاء قطاع للتعليم يجذب ويستقطب أرقى الجامعات العالمية إلى دولة قطر لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والسلوكيات الضرورية لاقتصاد مبنياً على المعرفة. كما تدعم الابتكار والتكنولوجيا عن طريق استخلاص الحلول المبتكرة من المجالات العلمية الأساسية. وتسهم المؤسسة أيضاً في إنشاء مجتمع متطور وتعزيز الحياة الثقافية والحفاظ على التراث وتلبية

الاحتياجات المباشرة للمجتمع. للحصول على كافة مبادرات مؤسسة قطر ومشاريعها، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج تقرير موجز لمجموعة العمل

© ٢٠١٨ مركز الدراسات الدولية والإقليمية
جامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم ١٩
ISSN 2227-1694

ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج تقرير موجز لمجموعة العمل

يعاني الهيكل الأمني السائد الذي نشأ في الخليج منذ ثمانينات القرن الماضي من عيبين أساسيين. أولاً، مع اعتماده الساحق على أهداف ومكونات القوة الأمريكية، هو يقوم على فرضية استبعاد واحتواء وتهميش اثنتين من أكبر وأهم الدول في المنطقة، وهما إيران والعراق. و القيام بذلك استدعى التزام قوات عسكرية أمريكية واسعة النطاق، وبالتالي محفوفة بالمخاطر، بالمنطقة. وربما حيدت الولايات المتحدة بالفعل أحد التهديدات المتصورة، أي العراق، لكن فقط بعد غزو واحتلال مكلفين، يبدو أن تكراره بالنسبة لإيران أمر مستبعد جداً. وبدلاً من ذلك، سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون إلى احتواء إيران وتهميشها من خلال الوجود والردع العسكريين الواسعي النطاق في الخليج. ومع ذلك، على الرغم من الالتزام العسكري الواسع النطاق، إلى جانب العقوبات المرهقة المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي، فشلت الجهود الرامية إلى إنشاء هيكل أمني تقوده الولايات المتحدة في الخليج في جعل المنطقة آمنة.

وثمة خلل ثان متأصل في الهيكل الأمني الخليجي السائد، هو إهماله لبعض التهديدات الأمنية الأكثر انتشاراً التي تواجهها المنطقة والمبالغة في تهديدات أخرى لأسباب سياسية وأيديولوجية على ما يبدو. فبالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، قبل غزو الولايات المتحدة واحتلالها للعراق في العام ٢٠٠٣، نتيجة التهديدات الإقليمية. و أدى التقارب بين أولويات النخب السياسية المحلية وأهداف السياسة الأمريكية إلى إهمال التهديدات الأمنية الناتجة عن الاقتصادات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. وبدلاً من ذلك، كانت هناك افتراضات مبالغ فيها حول طموحات إيران المهيمنة ونواياها الخبيثة باستخدام السكان الشيعة المحليين كطابورها الخامس. وبعبارة بسيطة، فإن الترتيبات الأمنية الحالية في الخليج تعالج جزئياً التهديدات الأمنية، وهي التهديدات المتصورة التي تنبعث من إيران والعراق باتجاه المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأصغر، وتتجاهل التحديات البنيوية الأعمق كون جذورها كامنة في الاقتصادات السياسية الإقليمية.

وواصل الاهتمام الأكاديمي بأمن الخليج التركيز على المفاهيم التقليدية للتهديدات الأمنية المتصورة حسب مبدأ غالب ومغلوب والناجمة عن إيران أو العراق، أو دور الولايات المتحدة. وجرى الاستكشاف المحدود للقضايا الهيكلية الأعمق التي تهدد المنطقة. وتماشياً مع ذلك، أطلق مركز الدراسات الدولية والإقليمية في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ مبادرة بحثية حول "ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج". والغرض من هذا المشروع هو التدقيق في الطرق التي تتطور بها التهديدات الأمنية المحلية في المنطقة، وكيف تعزز التهديدات العسكرية الناشئة عن الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية التحديات الجديدة المتصلة بالأمن البشري، وكيف تحلّ الثانية بطرق ما محل الأولى. ويجمع هذا المشروع عدداً من العلماء المتميزين لدراسة مجموعة متنوعة من المواضيع ذات الصلة، التي نتجت عن فصول بحثية أصلية نُشرت في مجلد محرر بعنوان:

The Changing Security Dynamics of the Persian Gulf (Oxford University Press/Hurst, 2017).

ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج المشاركون و المساهمون في مجموعة العمل

هيا النعيمي
مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية،
جامعة لندن



Haya Al Noaimi
SOAS, University of London

رقية أبوشرف
جامعة جورجتاون في قطر



Rogaia M. Abusharaf
Georgetown University
in Qatar

خالد المزيني
جامعة قطر



Khalid Almezaini
Qatar University

العنود الشارخ
معهد لندن للشرق الأوسط،
مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية



Alanoud Al Sharekh
London Middle East
Institute, SOAS

جودت بهجت
جامعة الدفاع الوطني



Gawdat Bahgat
National Defense University

زهرة بابر
مركز الدراسات الدولية والإقليمية،
جامعة جورجتاون في قطر



Zahra Babar
CIRS, Georgetown University
in Qatar

نادر انتصار
جامعة جنوب ألاباما



Nader Entessar
University of South Alabama

باتريشيا بازوس دوران
مركز الدراسات العليا في الاتصالات
والتسويق السياسي



Patricia Pazos Durán
Centro de Estudios Superiores de
Comunicación y Marketing Político

مهران كامروا
مركز الدراسات الدولية والإقليمية،
جامعة جورجتاون في قطر



Mehran Kamrava
CIRS, Georgetown University
in Qatar

جستين جينغلر
جامعة قطر



Justin Gengler
Qatar University

ديونيسييس ماركاكيس
جامعة كوين ماري



Dionysis Markakis
Queen Mary University

جوزيف أ. كيشيشيان
مركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الإسلامية



Joseph A. Kéchichian
King Faisal Center for
Research and Islamic Studies

سوزي ميرغني
مركز الدراسات الدولية والإقليمية،
جامعة جورجتاون في قطر

Suzi Mirgani
*CIRS, Georgetown University
in Qatar*



توبي ماتيسن
جامعة أكسفورد

Toby Matthiesen
University of Oxford



جان مارك ريكلي
كلية كينغز لندن

Jean-Marc Rickli
King's College London



أناتول ليفين
جامعة جورجتاون في قطر

Anatol Lieven
Georgetown University in Qatar



كريستيان كوتس أوريكسن
جامعة رايس

Kristian Coates Ulrichsen
Rice University



ديفيد روبرتس
كلية كينغز لندن

David Roberts
King's College London



أولي وايفر
جامعة كوبنهاغن

Ole Wæver
University of Copenhagen



مارك فاليري
جامعة إكستر

Marc Valeri
University of Exeter



نسيبة يونس
مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

Nussaibah Younis
*Rafik Hariri Center for the
Middle East*



إليزابيث وانوشا
مركز الدراسات الدولية والإقليمية،
جامعة جورجتاون في قطر

Elizabeth Wanucha
*CIRS, Georgetown University
in Qatar*



لوتشيانو زاكارا
جامعة قطر؛
جامعة جورجتاون في قطر

Luciano Zaccara
*Qatar University;
Georgetown University in Qatar*



جدول المحتويات الملخصات

١. مقدمة
كريستيان كوتس أوريكسن، جامعة رايس
٢. الروابط بين الأمن المحلي والإقليمي
كريستيان كوتس أوريكسن، جامعة رايس
٣. تأجير القصة: السياسة الخارجية لدول الخليج تجاه شمال أفريقيا منذ الانتفاضات العربية
توبي ماتيسن، جامعة أكسفورد
٤. مشهد الطاقة الناشئ: الآثار الاقتصادية والاستراتيجية
جودت بهجت، جامعة الدفاع الوطني
٥. نحو نهاية الميثاق الأوليغاركي؟ الأعمال والسياسة في أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان
مارك فاليري، جامعة إكستر
٦. الهند: قوة صاعدة في الخليج؟
ديونيسييس ماركاكيس، جامعة كوين ماري
٧. صعود داعش: أمن الخليج والعراق
نسبية يونس، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط
٨. لعبة إقليمية كبيرة؟ العلاقات المتقلبة بين إيران والسعودية
نادر انتصار، جامعة جنوب ألاباما
٩. سياسة الخلافة في المملكة العربية السعودية: الكفاح من أجل التوريث
جوزيف أ. كيشيشيان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
١٠. الشباب، والاحتجاج، والنخبة الجديدة: الأمن الداخلي والكرامة في الكويت
العنود الشارخ، معهد لندن للشرق الأوسط
١١. تحول السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ العام ٢٠١١
خالد المزيني، جامعة قطر

TABLE OF CONTENTS

PAPER SYNOPSES

1. Introduction
Kristian Coates Ulrichsen, *Rice University*
2. Links Between Domestic and Regional Security
Kristian Coates Ulrichsen, *Rice University*
3. Renting the Casbah: Gulf States' Foreign Policy towards North Africa since the Arab Uprisings
Toby Matthiesen, *University of Oxford*
4. The Emerging Energy Landscape: Economic and Strategic Implications
Gawdat Bahgat, *National Defense University*
5. Towards the End of the Oligarchic Pact? Business and Politics in Abu Dhabi, Bahrain, and Oman
Marc Valeri, *University of Exeter*
6. India: A Rising Power in the Persian Gulf?
Dionysis Markakis, *Queen Mary University*
7. The Rise of ISIS: Iraq and Persian Gulf Security
Nussaibah Younis, *Rafik Hariri Center for the Middle East*
8. A Regional Great Game? Iran-Saudi Relations in Flux
Nader Entessar, *University of South Alabama*
9. The Politics of Succession in Saudi Arabia: A Struggle for Primogeniture
Joseph A. Kéchichian, *King Faisal Center for Research and Islamic Studies*
10. Youth, Protest and the New Elite: Domestic Security and Dignity in Kuwait
Alanoud Alsharekh, *London Middle East Institute, SOAS*
11. The Transformation of UAE Foreign Policy since 2011
Khalid Almezaini, *Qatar University*

١. المقدمة

كريستيان كوتس أوريكسن

أبرزت الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي سببتها انتفاضات "الربيع العربي" للعام ٢٠١١ ضعف الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمام تقاطع الضغوط المحلية والصدمات الخارجية. وأفسحت المرحلة الأولى من الانتفاضات الطريق أمام سلسلة من التحولات الفوضوية وغير الواضحة التي أشعلت العنف داخل الدول وعبرها ومزقت المجتمعات بعمق. وعلى الرغم من أن معظم الاحتجاجات وقعت خارج الخليج، مع استثناء ملحوظ للبحرين واستثناء جزئي للكويت، كانت دول الخليج في طليعة الاستجابة السياسية والاقتصادية والأمنية في كل أنحاء المنطقة. ويتسق الدور الأكبر لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص مع التغييرات الأوسع نطاقاً في هيكل السياسة العالمية الذي تنتشر فيه، بشكل متزايد، السلطة والنفوذ المعاصران، ويتوزعان على مجموعة أوسع بكثير من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول المتنافسة في الأغلب. ومع ذلك، أدى الانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية منذ يونيو ٢٠١٤ إلى زيادة الضغوط المالية في كل اقتصادات الخليج، والتشكيك في الاقتصادات السياسية القائمة على إعادة التوزيع، التي عززت جزئياً الاستقرار الاجتماعي السياسي على مدى العقود الأربعة الماضية. وعلاوة على ذلك، فإن الحملة التي قادتها المملكة العربية السعودية في اليمن والتي بدأت في مارس ٢٠١٥، أظهرت ما لا يقل عن عسكرة للسياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وتصعيداً مباشراً للصراع الإقليمي مع إيران، الذي تولته حتى ذلك الحين جهات فاعلة في ساحات القتال المحلية.

وتشكل الاتجاهات المتناقضة للمشهد المتقلب لـ"ما بعد الربيع العربي" خلفية لتركيز هذا المجلد على ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج، المؤلف من دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى العراق وإيران. لقد كان الخليج منذ فترة طويلة نطاقاً غير مستقر إذ شهدت المنطقة ثلاث صراعات رئيسية بين الدول بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٣ والصراع الأهلي اللاحق في العراق، فضلا عن أزميتين دبلوماسيتين مطولتين بين قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧. وفي حين جرى احتواء إرث الحرب الإيرانية-العراقية (سبتمبر ١٩٨٠ - أغسطس ١٩٨٨) والاحتلال العراقي للكويت (أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١)، لا ينطبق الشيء نفسه على الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق والاحتلال اللاحق له (مارس ٢٠٠٣ فصاعداً). وكان للفوضى التي أعقبت احتلال العراق لمدة ثماني سنوات أثر دائم على الهياكل الأمنية الإقليمية لأنها غيرت توازن القوى في الخليج، ومكنت الجهات الفاعلة من غير الدول في العراق، وعمقت الشقوق الداخلية على طول خطوط الأعراق الإثنية والطائفية عبر المنطقة الأوسع. وكان أحد أكبر التغييرات في ديناميكيات الأمن في الخليج منذ العام ٢٠٠٣ هو التحول من الحرب بين الدول إلى الصراع العنيف داخل الدول الذي تقوده في المقام الأول مجموعات من غير الدول التي تعمل في مجال صلب عابر للأمم.

وبالإضافة إلى الخليج، أضاف تطرف عناصر كبيرة من حركات الاحتجاج الخاصة بالربيع العربي طبقة أخرى من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ولاسيما في الحروب الأهلية المتصاعدة في ليبيا وسوريا بعد العام ٢٠١١. واستقطب الصراعات العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية، من دول وغير دول على حد سواء، وتطورت إلى حروب بديلة معزولة بين الفصائل "العلمانية" والإسلامية في ليبيا وبين مجموعة كبيرة من المجموعات الخليجية التي تدعمها إيران في سوريا. وتشعبت الصراعات في سوريا وليبيا عبر مساحات واسعة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وزادت كثيراً من العنف الطائفي في العراق ما بعد الاحتلال، وساهمت في صورة جغرافية سياسية أوسع للانقسام العميق والمستويات المطولة للعنف الطائفي. وتدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على نحو عاجل في ليبيا وببطء شديد في سوريا إذ بقي شبح العراق مهيمناً على صناع القرار.

وتعني سرعة وحجم التطورات في العالم العربي منذ العام ٢٠١١ أن هناك حاجة ماسة إلى منظور شامل وحاسم وجديد في تطور ديناميكيات الأمن الإقليمي في الخليج. ويستخلص تحليل المنطقة ككل، بدلاً من اتباع نهج يركز على دول مجلس التعاون الخليجي أو إيران، أن الروايات والهويات التي تتنافس تصب في جداول أعمال أمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وانطلاقاً من مجموعة واسعة من الخلفيات، يتبنى المساهمون العشرة في هذا المجلد نهجاً شاملاً وشاملاً للأبعاد الرئيسية للأمن الإقليمي

وكذلك للقضايا التي تغذي عملية صنع السياسات الأمنية على مختلف مستوياتها. وتجمع الفصول بين التحليلات المواضيعية والإقليمية للمسائل الحرجة مع دراسات حالة تبين تطور الاتجاهات على الصعيد الوطني وتشمل الآثار الأمنية المترتبة على مسائل من قبيل الخلافة السياسية وتطور العلاقات بين الدولة وقطاع الأعمال. وتتداخل في مختلف مراحل المجلد الجوانب الداخلية والخارجية للأمن التي لا تقتصر على الجهات الفاعلة "الجديدة" من غير الدول والتهديدات العابرة للحدود الوطنية فحسب، بل تشمل أيضاً مفاصل "المجال العام" ذي الشحنة التقنية المفرطة.

كريستيان كوتس أوريكسن هو زميل متخصص في الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة راييس وزميل مشارك في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس). تركز بحوث كوتس أوريكسن على العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي للخليج العربي، فضلاً عن إعادة صياغة الهياكل الأمنية الإقليمية. حيث ألف أوريكسن ستة كتب، ونشرتها له هيرست، منها: *Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-Oil Era* (2011), *Qatar and the Arab Spring* (2014), and *The First World War in the Middle East* (2014).

٢. الروابط بين الأمن المحلي والإقليمي كريستيان كوتس أوريكسن

ليست الرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي قرارات أو عمليات شفافة. وبما أن هناك مساحات من الغموض والتناقض، فمن الأهمية التزام الحذر حيال التعميم في التصريحات؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي التعامل مع حالات الرقابة كلاً على حدى، نظراً لأن دول الخليج تتفاوت حالياً في مستويات التسامح السياسي في أنواع الإبداع الثقافي. هذا يشبه ما تسميه الكاتبة النسوية المصرية الشهيرة نوال السعداوي باسم "القائمة الرمادية" التي يضعها النظام المصري، كأسلوب قمع غير مباشر ينجم عن التكتيكات الاستيعادية التي تستخدمها الأنظمة الاستبدادية في استئصال الكتاب والفنانين وحظرهم من جميع أشكال الخطاب العام (مثل دور النشر والتلفزيون والإذاعة والمجلات والصحف، وما إلى ذلك). تحتل هذه المنطقة الرمادية ذلك الفضاء المعتم، حيث الفنانون والكتاب والمثقفون لا يقعون في سجن حقيقي ولكنهم ليسوا أحراراً تماماً لتعميم عملهم. غير أن استراتيجيات المواردية والتحليل، وبالتالي تقويض أجهزة الرقابة، موجودة على مستوى لم يسبق له مثيل، ما يولد جماليات قوية وجذرية للمقاومة من خلال اعتناق الفنانين ظاهرياً حالة من الازدواجية والتناقض. وفي هذه الحالات غالباً ما تصبح "القوائم الرمادية" مساحات منتجة.

فالهيكلي السياسي للأنظمة الاستبدادية والأطر الدينية والثقافية يعزز بعضها بعضاً، وكما هو الحال في علاقاتها مع الحرية الفنية، فهي هياكل متكاملة أساساً. وما تسعى هذه المقالة لفحصه على وجه التحديد هي المناطق الرمادية، أو "القوائم الرمادية". المساحات التي تضيع فيها ملامح المخالفات، وتحوّل فيها الخطابات. الرقابة الفنية في دول مجلس التعاون الخليجي لا ترسم مساحات سوداء وبيضاء. لكن آليات تأييد وقبول للأعمال الفنية، أو التمييز بها ورفضها، تقدّم (من خلال مجموعة من الرعاة الخاصين أو الداعمين أو الجمهور) نسيجاً معقداً من الجهات الفاعلة تتجاوز جهاز الدولة وتمتد إلى المؤسسات والمنظمات. لكن بالنسبة لكل كيان داخل هذه الشبكة من الجهات الفاعلة والمحاورين، يتم توخّي الجمهور (الجماهير). وبسبب اعتمادهم المالي الهش على الأفراد والمؤسسات ذات الوزن والنفوذ، يجد الفنانون أنفسهم بين الصعب والأصعب. فالهيكلي القانوني الفعلي والآليات التأديبية للرقابة (أي الأيديولوجيات، والأجندات السياسية، وآليات التواصل والتكنولوجيا) ليس موضوع هذه المقالة بقدر ما هو المناورات والتحيلات التي يلجأ إليها الفنانون، ضد صلاحيات هذه السلطات، ومن خلالها. وبقدر ما تبحث هذه الورقة في قمع الفنانين و تواطؤهم مع هكذا تكتيكات وجدالات، أو تقويضهم إياها، فإنها تحلل أيضاً المنافذ التي تنشأ من خلالها البدائل الجمالية. وهي تسعى إلى إلقاء الضوء على منظور أكثر دقة للحرية الفنية والخيارات الجمالية فيما يتعلق بالفضاءات الثقافية، والمؤسسات، والمهرجانات الدورية في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن هذا لا يشكل بأي حال من الأحوال حزمة أسئلة شاملة، فإن خطوط التحقيق التالية توجه هذه الدراسة، كما يمكن تطويرها في البحث المستقبلي: ما هي الطرق التي تمكّن المرء من أن يعرف الحرية الفنية عموماً داخل دول الخليج؟ كيف يتناول فنانو الخليج العادات الدينية والسياسية اليومية في المنطقة؟ ما طرق الرقابة الذاتية التي يمارسها هؤلاء الفنانون بذكاء، مما يؤدي إلى عدم تسييس أعمالهم؟ هل تعزز الرقابة الإبداع؟ كيف يؤثر الجمهور المستهدف على نتاج الفنان؟ إذا كان الفن في العالم العربي، في السنوات الأخيرة (بعد ما يسمى الربيع العربي)، قد أصبح على نحو متزايد محددًا مكانيًا، أو معرفيًا في خانة أنه فنّ "حركي" أو "سياسي" أو "ثوري"، فما هو موقع هذه الأنماط الفنية في دول الخليج؟ أو ربما كان السؤال الأفضل هو: ما الشكل الذي يتخذه هذا التفاعل مع المحتوى غير المستقر أو "المخالف"؟ وما هي جماليات الأشكال الفنية التي لا يمكنها أن تنشق علناً، أو تمارس هدمًا صريحاً في هذه البلدان؟

٣. تأجير القصة: السياسة الخارجية لدول الخليج تجاه شمال أفريقيا منذ الانتفاضات العربية توبي ماتيسن

يتناول هذا الفصل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال أفريقيا الثلاث التي شهدت انتفاضات جماهيرية (تونس ومصر وليبيا) منذ العام ٢٠١١. لن يناقش هذا الفصل المغرب والجزائر، اللذين خرجا من الانتفاضات العربية بنظامين سياسيين سليمين، لأن استمرار النظامين القديمين إما كفل دعماً خليجياً جامعاً (المغرب) أو حدّد فرص المشاركة الخليجية (الجزائر). وفي الواقع، سينظر الفصل في السبل التي حاولت بها دول الخليج المختلفة، وقبل كل شيء قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وبدرجة أقل الكويت، التأثير على التحولات السياسية في تونس ومصر وليبيا. ويجادل الفصل بأن الفترة منذ العام ٢٠١١ شهدت تحولاً عميقاً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من الدبلوماسية البترو دولارية إلى المشاركة المباشرة في السياسة وحتى التدخل العسكري.

وحظي هذا الموضوع ببعض الاهتمام في وسائل الإعلام وفي دراسات الحالة الوطنية للانتفاضات العربية. ونظر لعدد من الأعمال في السياسات الخارجية المتغيرة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ العام ٢٠١١، لكن، ومع استثناءات قليلة، لم يُدرَس الدور الأخير لدول مجلس التعاون الخليجي في شمال أفريقيا بعمق. ومن خلال إشراك نفسها بقوة في الشؤون الداخلية لدول شمال أفريقيا، لم تقم الجهات الفاعلة في مجلس التعاون الخليجي بنشر قدر غير مسبوق من القوة "الصلبة" إلى جانب الأشكال المعتادة "الأكثر ليونة" من النفوذ فحسب، بل أقحمت نفسها أيضاً في الإعصار المضطرب لعملية الانتقال ما بعد الربيع العربي. وبالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بتقلبات العمليات السياسية التي لا تستطيع السيطرة عليها بشكل كامل، فإن الالتزام المالي المستمر بتأمين مصالح دول مجلس التعاون الخليجي في شمال أفريقيا يشكل شكلاً جديداً من انعدام الأمن المحتمل في عصر التقشف المقارن، إذ تحاول النخبة الحاكمة في الخليج تقليص دولة الرفاهية وإدخال أشكال جديدة من جمع الإيرادات من سكانها، بمن فيهم المواطنون.

وبالنسبة للبلدان التي اعتمدت على مدى قرون على التحالفات مع القوى العظمى، ولاسيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، لضمان أمنها الخارجي وفي بعض الأحيان أمنها الداخلي، تمثل هذه السياسة الخارجية التدخلية الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي تحولاً لافتاً للنظر. وفي حين أن صناع القرار في الخليج يساهمون حسب وجهة نظرهم في أمن الدول، ليس من المؤكد أن هذا الوضع سيكون النتيجة الطويلة الأمد لهذه التدخلات، ولاسيما نظراً للوضع السياسي والأمني والاقتصادي الشديد التقلب والاستقطاب في شمال أفريقيا. في جوهرها، ساهمت هذه السياسة الجديدة للتدخل في معضلة الأمن الإقليمي، إذ يؤدي فقدان أي دولة للنفوذ في زاوية من العالم العربي إلى زيادة نفوذ القوى المنافسة. وبطبيعة الحال، كان هذا ما حصل أيضاً سابقاً ببعض الأشكال، لكن الجديد هو أن هذه المعضلة الأمنية الإقليمية تُخاض الآن بين دول الخليج المختلفة مع كمية كبيرة من الموارد (ولاسيما السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وكذلك إيران). وغير ذلك من طبيعة السياسة العربية والعلاقات الدولية في المنطقة.

على مدى عقود، ظهر نظام من السياسات العربية شكلته المفاوضات والتفاعلات والمناقشات حول العروبة بين القادة السياسيين العرب. وبهذا النظام جرى بصورة متزايدة استبدال نظام إقليمي عربي، أصبحت فيه معظم الدول العربية (باستثناء سوريا والعراق والجزائر) تحت نفوذ قوي لدول الخليج الغنية بالنفط. ويبقى الاستمرار المالي للعديد من الدول العربية معتمداً بدرجات متفاوتة على المساعدات الخليجية. وعلى عكس العقود السابقة، مع ذلك، لا يجري أتباع مصالح الخليج في السياسة العربية الآن من خلال المال والدبلوماسية فقط. بدلاً من ذلك، شهدت المنطقة دعماً عسكرياً مادياً وحتى مشاركة مباشرة من الجيوش الخليجية، ولاسيما حتى الآن القوات الخاصة والقوات الجوية في شمال أفريقيا وسوريا والعراق والبحرين واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع على النفوذ في العالم العربي لا يُخاض فقط ضد الدول الإقليمية غير العربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل، لكن أيضاً وعلى نحو متزايد بين دول مجلس التعاون الخليجي (كما يتضح من الخلاف بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى منذ العام ٢٠١٤).

وتدخلت دول الخليج في المنطقة منذ العام ٢٠١١ بطرق متباينة لم يسبق لها مثيل. في شمال أفريقيا، اتخذ هذا التدخل أشكالاً مختلفة عن التدخلات الخليجية المباشرة في البحرين وسوريا واليمن، في حين أن التنافس الطائفي والجغرافي السياسي مع إيران كان أقل وضوحاً، وإن لم يكن غائباً. في المغرب العربي، كانت الانقسامات الأيديولوجية والمنافسات بين الفصائل السنية أكثر أهمية من الانقسام السني-الشيوعي. وكانت الأهداف الرئيسية لدول الخليج (باستثناء قطر) هي إقامة هيمنة دول مجلس التعاون الخليجي على العالم العربي، وحماية الأنظمة القديمة الموالية لدول مجلس التعاون الخليجي (مع إطاحة الآخرين، مثل نظام معمر القذافي)، ومنع الإخوان المسلمين من أن يحتفظوا بالسلطة وينجحوا في إقامة نظام سياسي إسلامي سني بديل. ونظراً لأهمية مصر في التاريخ العربي والإسلامي، فإن وضع الحلفاء الدوليين الأهم لمصر يُعتبر مصدراً للفخر والقوة لحكام الخليج، ويمنع مصر من أن تصبح مستقلة جداً وربما منافسة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وباختصار، فإن دول الخليج، مثل القوى الإمبريالية الأوروبية والأمريكية قبلها، يمكنها استئجار القصة أو احتلالها، لكنها لن تملكها أبداً. ومع ذلك، ومن خلال الانخراط في ديناميكيات الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا في زمن برامج التنكشف الاقتصادي داخل الخليج نفسه، يتعرض صناع السياسات الآن إلى مصادر جديدة للتقلبات الخارجية وانعدام الأمن المحتمل الذي لا يمكنهم بسهولة أن يأملوا في السيطرة عليه، ناهيك عن إدارته.

توبي ماتيسن هو زميل بحوث أول في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط في مركز الشرق الأوسط، كلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد. وكان سابقاً زميل بحوث في كلية بيمبروك، كامبريدج، وفي كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وحصل على الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية). تركز بحوث توبي ماتيسن الحالية على الانقسام السني-الشيوعي وإرث الحرب الباردة في الشرق الأوسط. ألف توبي كتابين هما: *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't* (Stanford University Press, 2013), and *The Other Saudis: Shiism, Dissent and Sectarianism* (Cambridge University Press, 2015).

٤. مشهد الطاقة الناشئ: الآثار الاقتصادية والاستراتيجية

جودت بهجت

يستكشف هذا الفصل التغيرات السريعة في المشهد العالمي للطاقة على مدى العقد الماضي ويقيم آثارها على الأمن والعلاقات الدولية لدول الخليج. فمنذ فرض الحظر النفطي العربي في العام ١٩٧٣، الذي كان نقطة تحوّل في أسواق الطاقة العالمية، كان عدم انقطاع الإمدادات والأسعار المستقرة من الشواغل والأهداف الرئيسية للولايات المتحدة وغيرها من المستهلكين الرئيسيين للطاقة. وعلى مدى العقود الأربعة التي أعقبت ذلك، أبرز الاستهلاك المتزايد وانخفاض الإنتاج الضعف على صعيد الطاقة لدى واشنطن والمستهلكين الرئيسيين الآخرين. وتغير هذا الأمر بشكل كبير منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع انعكاسات عميقة على مفاهيم أمن الطاقة على نطاق أوسع وعلى الاعتبارات الأمنية الإقليمية والمحلية مع الخليج نفسه. وتضيف إعادة تنظيم المشهد العالمي للطاقة طبقة حاسمة من السياق الخارجي إلى عمليات التحول الصعبة داخل اقتصادات الخليج إذ يستجيب المسؤولون والجمهور للتراجع المطول في أسعار النفط منذ منتصف العام ٢٠١٤.

فالطاقة ليست مجرد سلعة اقتصادية، وهي سلعة استراتيجية، تترتب عليها آثار أمنية كبيرة. والجيش الأمريكي هو أكبر مستهلك للطاقة في العالم؛ فمن دون إمدادات كافية ومستقرة، لا تستطيع الدولة القيام بأعباء عملياتها وبعثاتها العسكرية. وهكذا، فإن أمن إمدادات النفط من الخليج كان المحرك الرئيسي للسياسات الدفاعية والخارجية الأمريكية على مدى العقود القليلة الماضية. وذكرت عقيدة كارتر في العام ١٩٨٠ بوضوح أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية، إذا لزم الأمر، للدفاع عن مصالحها الوطنية في الخليج. ومنذ سبعينات القرن الماضي، شهدت العلاقات الاستراتيجية الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) نمواً مطرداً، وكانت واشنطن الضامن الأمني الرئيسي للمنطقة. ومن المؤكد أن النفط لم يكن الهدف الوحيد للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج. ويمكن للمرء أن يجادل بأن هناك أهدافاً أخرى يجري اتّباعها، مثل تعزيز الديمقراطية، وأمن إسرائيل، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولم تقبل الولايات المتحدة قط هذا الضعف على صعيد الطاقة والاعتماد العميق على الإمدادات الأجنبية، ولاسيما من الشرق الأوسط. ومنذ إدارة نيكسون، سعى جميع الرؤساء الأمريكيون إلى تقليل اعتماد البلاد على النفط المستورد، وتحقيق حالة من "الاستقلال على صعيد الطاقة". وقال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش محذراً إن الدولة "مدمنة على النفط". وفي سبيل اتّباع هذه الأهداف، نفذت الولايات المتحدة استراتيجية متعددة الأبعاد، ولاسيما تنويع مزيج الطاقة ومصادر الطاقة. وبعبارة أخرى، بُدلت جهود لزيادة الإنتاج المحلي؛ وتقليل حصة النفط في مزيج الطاقة وزيادة موارد الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والمتجددة؛ وتخفيض استيراد النفط من الشرق الأوسط؛ وتحسين كفاءة الطاقة.

وأثمرت هذه الاستثمارات. فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انخفض استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة على الرغم من النمو الاقتصادي والسكاني. ومما له أهمية مماثلة أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي أخذ في الارتفاع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الابتكارات التقنية المعروفة بالتكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي. وأدى الجمع بين خفض الاستهلاك وارتفاع الإنتاج إلى تحسن كبير في توقعات الطاقة في الولايات المتحدة. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات الناشئة لفترة طويلة. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد الكفاءة أكثر، وأن يزداد إنتاج النفط والغاز. وبدأ تحسن توقعات الطاقة هذا يوّثي ثماره. فبدلاً من استيراد الغاز والنفط، أصبحت الولايات المتحدة نفسها مصدرًا صافياً. وملايين الدولارات التي كانت ستنفقها الدولة على الواردات ستُنفق الآن أو تُستثمر محلياً. ويساعد ذلك على خفض العجز التجاري، والحد من معدل التضخم، وخلق فرص العمل. وفي الوقت نفسه، اكتسبت واشنطن قدراً أكبر من النفوذ في اتّباع سياستها الخارجية. وأصبحت الولايات المتحدة أقل اعتماداً على إمدادات النفط المستوردة وأقل عرضة للتذبذب في أسعار النفط. وهذا يعطي الدولة مزيداً من الحرية في اتّباع مصالحها الوطنية.

ربما كان من السابق لأوانه أن نفهم تماماً الآثار الاستراتيجية للمشاهد الناشئة للطاقة. ومع ذلك، فإن التغيرات الأساسية في توقعات الولايات المتحدة تثير عدة أسئلة مهمة. هل ستخفف الولايات المتحدة مشاركتها العسكرية والاستراتيجية في

الشرق الأوسط؟ هل ستتحمل القوى الآسيوية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي أصبحت أكثر اعتماداً على إمدادات النفط في الشرق الأوسط، مزيداً من المسؤوليات الأمنية؟ وكيف يمكن أن يستجيب منتجو النفط والغاز في الشرق الأوسط لهذه الديناميكيات الجديدة؟

يسعى هذا الفصل إلى تقديم إجابات أولية عن هذه الأسئلة. وأجادل بأن تحسن توقعات الطاقة في الولايات المتحدة عزز بشكل كبير من اقتصاد البلاد ونفوذ السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن هذه السياسات الخارجية والدفاعية الأمريكية الأقل تقييداً لا تعني انخراطاً أقل في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، ليس منتجو النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط خاسرين بشكل كامل. ففي مواجهة أسواق عالمية أقل مؤاتاة، جرى اتباع خيارات اقتصادية واستراتيجية مختلفة لمواجهة الديناميكيات الناشئة. ولكي نقدر تماماً ثورة الصخر النفطي، أناقش باختصار الاتجاهات الرئيسية التي تميز سوق الطاقة العالمي. وسيعقب ذلك تحليلاً لثورة الصخر النفطي وآثارها الأمنية والاستراتيجية. وأتحدث عن تراجع اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من الخليج والتحرك الصيني في الاتجاه المعاكس. وسيركز القسم التالي على الطاقة والعلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمستهلك الرئيسي الآخر للطاقة (الاتحاد الأوروبي). وسيتناول القسم الأخير كيفية استجابة منتجي النفط والغاز لهذه البيئة المتطورة. ويستند التحليل إلى افتراض أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد اعتماداً كبيراً على القوى الأجنبية لاحتواء التهديدات لأمنها القومي. وتستخدم دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار اتباع هذه الاستراتيجيات، الترابط في مجال الطاقة لتعزيز الأمن والعلاقات الاستراتيجية مع هذه القوى الأجنبية.

جودت بهجت يشغل منصب أستاذ شؤون الأمن القومي في مركز الشرق الأدنى في جنوب شرق آسيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني. وتشمل مجالات خبرته أمن الطاقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية الأمريكية. ونشر بهجت ١١ كتاباً وأكثر من ٢٠٠ مقالة في المجالات العلمية.

٥. نحو نهاية سيطرة الأقليات؟ الأعمال والسياسة في أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان

مارك فاليري

تفرض الطبيعة المتطورة "للعقد الاجتماعي" في دول مجلس التعاون الخليجي، التي أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب انخفاض أسعار النفط والإيرادات الحكومية منذ العام ٢٠١٤، ضغطاً جديداً على العلاقات الاقتصادية السياسية الرئيسية التي ساعدت على مدى عقود في تعزيز استقرار الأنظمة وأمنها. وللرابط المتغير للعلاقات بين الدول والأعمال في الخليج آثار مباشرة على الاستقرار السياسي وعملية الخلافة في الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما تلك التي يستعرضها هذا الفصل.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي الست، تتمتع مجتمعات الأعمال بتاريخ سابق من النفوذ السياسي، إلى جانب دورها الاقتصادي ذي الصلة. وعلى مدى العقد الماضي، تلقت طبيعة وتطور العلاقات بين الدول والأعمال في دول الخليج اهتماماً أكبر، ولاسيما في سياق الربيع العربي. وفي حين أن أغلبية هذه الدراسات ركزت على علاقة المنفعة المتبادلة التي تربط بين النخب السياسية ونخب الأعمال وعلى الدور الحاسم الذي تؤديه الأخيرة في دعم النظام الاجتماعي السياسي الراسخ وتشكيل الشرعية السياسية، بدلاً من ذلك يختار هذا الفصل التركيز على الدور الاقتصادي ونفوذ الأسر الحاكمة. ويجادل بأن عدداً متزايداً من أفراد الأسرة الحاكمة دخلوا قطاع الأعمال والقطاع الخاص على مدى العقود الأخيرة في كل دول مجلس التعاون الخليجي الست. ويمثل هذا بالتأكيد مرحلة جديدة في التاريخ المعاصر للعلاقات بين الدول والأعمال في دول الخليج.

وبينما تميزت فترة ما قبل النفط بوجود ميثاق أوليغاركي بين الحكام والتجار، سمحت فيه القوة الاقتصادية للتجار للحكام بممارسة نفوذ سياسي موسع، فإن الزيادة في عائدات النفط (التي حدثت تدريجياً في شبه الجزيرة العربية بين العام ١٩٣٠، في البحرين والكويت، وسبعينات القرن العشرين، في سلطنة عمان) عطلت هذا التوازن. وحتى لو كانت العلاقة بين النخبة الحاكمة ونخبة الأعمال شهدت مع اختلافات كبيرة بين دولة وأخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان الاتجاه المشترك أن الثراء المادي للحكام أجبر التجار على التراجع عن المجال السياسي. وفي المقابل، جرى الاعتراف بالتفوق الاقتصادي للجهات الفاعلة في قطاع الأعمال وحماتها، ونالت هذه الجهات جزءاً كبيراً من إعانات الدولة الريعية.

وتفيد الحجة التي جرى تطويرها في هذا الفصل بأن العلاقات بين الأعمال والأسر الحاكمة في دول الخليج دخلت مرحلة ثالثة زادت فيها مشاركة أفراد الأسر الحاكمة بشكل كبير، لدرجة أن ذلك كان على حساب نخب الأعمال التاريخية. ولا يمكن لتعدي الأسر الحاكمة على مجال ظل في معظم القرن العشرين حكراً على طبقة التجار إلا أن يؤثر على التحالف الاستراتيجي التقليدي بين النخبتين. ونظراً لدور هذه العلاقة في إدامة الوضع الاجتماعي السياسي ما بعد النفط، من المحتمل أن يحمل التدخل غير المسبوق لأفراد الأسرة الحاكمة في القطاع الخاص انعكاسات كبيرة على العقد الاجتماعي الريعي بأكمله في هذه الدول، وبالتالي على استقرارها الداخلي. وفي حين أن الأسرة الحاكمة في قطر أدت دائماً دوراً أكبر في التجارة، وأصبح أفراد الأُسرتين الحاكميتين الكويتية والسعودية أكثر بروزاً في قطاع الأعمال أيضاً، سيركز هذا الفصل على أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان. وبعيداً عن القيود المكانية الواضحة، التي تحول دون إجراء دراسة مقارنة كاملة هنا في دول مجلس التعاون الخليجي الست، فإن خيار مقارنة أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان مدعوم بملاحظة الفروق بين الأنماط التاريخية للعلاقات بين الدولة والأعمال في هذه البلدان الثلاثة. يتناقض الوضع في البحرين، حيث الأسرة المالكة والنخبة الاقتصادية متميزتين تاريخياً وحيث اقتحم كل منهما مجال الآخر، مع أبوظبي، حيث شكلت نخبة الأعمال والنخبة السياسية أوليغارشية متماسكة ومتداخلة، ومع سلطنة عمان، حيث الأسرة الحاكمة ضعيفة وتعتمد سياسياً على البرجوازية التي أدت دوراً رئيسياً في السياسة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الاختلافات التاريخية، يمكن ملاحظة نمط مشترك: الزيادة الطويلة الأجل والمستمرة في مشاركة الأسر الحاكمة في الاقتصاد المحلي، فضلاً عن الانخفاض المتزامن للنفوذ السياسي والاقتصادي للجهات الفاعلة التاريخية في قطاع الأعمال. وكانت أولى دول مجلس التعاون الخليجي التي حدث فيها هذا التطور هي البحرين على الأرجح، وذلك في وقت مبكر من سبعينات القرن العشرين، في حين أنه تجلى في أبوظبي وسلطنة عمان في وقت أقرب بكثير.

وبعد القسم الأول الذي يقدم نظرة عامة مقارنة للنماذج الرئيسية التي تنظم العلاقات بين الدولة والأعمال في الخليج قبل وبعد النفط، مع التركيز بشكل خاص على أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان، سيوثق هذا الفصل زيادة مشاركة أعضاء أسر

الحاكمة في قطاع الأعمال في أبوظبي والبحرين وسلطنة عمان، وما يصاحب ذلك من تزايد اعتماد الأسر التجارية على الحكام. وكشفت الاحتجاجات الشعبية التي جرت في دول مجلس التعاون الخليجي في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ عن مقاومة قطاع الأعمال للتغيير، مثلاً، في طريقة بقاء البرجوازيات الوطنية حليفة للأسر الحاكمة. بل أكثر من ذلك، أبرزت الاحتجاجات التراجع المتزايد لدور قطاع الأعمال في المجال السياسي. ويجادل هذا الفصل بأن طبيعة ومدى هذا التحول الكبير في نوعية السياسات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي ستكون لهما انعكاسات كبيرة على المسائل الأوسع نطاقاً في العقد الاجتماعي الذي أنشئ خلال الفترة الربيعة من القرن العشرين.

مارك فاليري يشغل منصب أستاذ مشارك في الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط ومدير مركز الدراسات الخليجية في جامعة إكستر. تتحور إهتماماته البحثية في التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الخليج. لفاليري العديد من المنشورات الأكاديمية، أهمها: *Oman: Politics and Society in the Qaboos State* (Hurst, 2009) and *Business Politics in the Middle East* (Hurst, 2013).

٦. الهند: قوة صاعدة في الخليج؟

ديونيسيوس ماركاكيس

للهند علاقة غنية وحميمة طويلة الأمد مع منطقة الخليج تمتد منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا. ويرتكز ظهور الهند كـ"قوة وسطى" على اعتماد أمن الطاقة لديها على الخليج وزيادة توسيع علاقات الطاقة والتجارة مع المنطقة. وتشكل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي أهم شريك تجاري للهند، بما يفوق الاتحاد الأوروبي. وتستورد الهند حالياً ٨٠ بالمائة من احتياجاتها النفطية من الخليج، وهو رقم يتوقع أن يرتفع إلى ٩٠ بالمائة خلال العقد المقبل. وعلاوة على ذلك، يعمل أكثر من ستة ملايين مواطن هندي في منطقة الخليج، منهم ما يقرب من ثلاثة ملايين في المملكة العربية السعودية وحدها. ويؤدي هذا إلى تحويلات سنوية تبلغ نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من نصف إجمالي التحويلات المالية الهندية، وهو ما يعادل تقريباً إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في البلد.

ومع اقتصاد صاعد بسرعة، هو حالياً ثاني أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ويُعتبر بالفعل واحداً من أكبر عشرة اقتصادات على الصعيد العالمي، إضافة إلى اعتمادها الساحق على واردات النفط من الخليج، باعتبارها رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ستعمق أكثر علاقة الهند مع الخليج. وانطلاقاً من اقتصاديات الطاقة والتجارة والعمل الوافد، تشهد علاقات الهند مع الخليج زيادة مطردة. ومع ازدياد مكانة الهند في الخليج، فإن حضورها العام ودورها في السياسة الإقليمية، كما يتضح من الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى الإمارات في أغسطس ٢٠١٥ والمملكة العربية السعودية في ٢٠١٦.

يستكشف هذا الفصل مشاركة الهند مع منطقة الخليج. ويقتصر هذا التركيز في المقام الأول على الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الإشارة إلى إيران والعراق واليمن. أولاً، يضع الفصل دور الهند في النظام الدولي في سياق نظري، مستخدماً نظرية القوة الوسطى لشرح توقعات الهند للسياسة الخارجية. وثانياً، يدرس علاقة الهند مع دول الخليج لجهة المحركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية المهيمنة. وأخيراً، يستكشف الوضع المعاصر للعلاقة الهندية-الخليجية، مقيماً مدى إمكانية وصف الهند بأنها قوة صاعدة في المنطقة.

ويكمن التحدي الذي تواجهه الهند في تحديد دور أكثر استباقية بدلاً من دور تفاعلي بحث في الخليج. وعلاوة على ذلك، يكمن التحدي في تحقيق وجود أكثر حزمًا، مقارنة مع الدور الفرعي الذي تمارسه إلى حد كبير، ما يحيل إلى الولايات المتحدة مسائل أمنية إقليمية مهمة، و على الرغم من اختلاف المصالح بوضوح في بعض الحالات. ومن الأمثلة على ذلك إيران التي تقيم معها الهند علاقة ثنائية طويلة الأمد. وهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى تفضيل الهند كقوة صاعدة في منطقة سيطرت عليها طويلاً جهات فاعلة خارجية، ليس أقلها أن ذلك قد يؤدي إلى تصور أكثر إيجابية للأمن الإقليمي. وفي الوقت الراهن، تستند ممارسة السياسة الإقليمية إلى حد كبير إلى المبادئ الحقيقية للقوة. وفي جزء غير صغير من ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إدامة هذا الأمر، وحيث استخدمت القوة مراراً وتكراراً، كضامن أمن إقليمي، للحفاظ على الاستقرار في المنطقة إضافة إلى مصالحها، مثلاً، في حربي الخليج في العامين ١٩٩١ و٢٠٠٣.

فهل يمكن لموقف الهند التقليدي المتمثل في عدم الانحياز، والأهم من ذلك، تركيزه المعاصر على التعددية والدبلوماسية والتفاوض، أن يساهم في إعادة تعريف الهيكل الأمني في الخليج؟ ومن شأن اتباع نهج أكثر اتساماً بالطابع المتعدد الأطراف إزاء الأمن الإقليمي أن يعود بالفائدة على الصراعات والأزمات التي لا تعد ولا تحصى في كل أنحاء المنطقة. وهذا ما تؤكد الروابط الثقافية الطويلة الأمد التي تربط الهند بالخليج، والتي تمتد على مدى آلاف السنين، وإرث الهند من الحكم الاستعماري، وموقفها المناهض للإمبريالية الذي يُحتمل أن يجعل مشاركة الهند مع الخليج فصلاً جديداً في تاريخ المنطقة. ومع ذلك يبقى السؤال ما إذا كانت دول الخليج نفسها تنظر حقاً إلى الهند على أنها جهة فاعلة دولية قابلة للاستمرار في الخليج، وجهة فاعلة قادر على موازنة الولايات المتحدة وروسيا والصين، ناهيك عن الجهات الفاعلة الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وإيران. ومع ذلك، من الواضح أن الهند قوة صاعدة في الخليج. وفي نهاية المطاف، يبقى السؤال عما إذا كان صانعو السياسات الهنود سيعترفون بذلك ويعتمدون دوراً متناسباً في الشؤون الإقليمية.

ديونيسيوس ماركاكيس يشغل منصب محاضر في العلاقات الدولية في جامعة كوين ماري في لندن. سابقاً، كان ماركاكيس باحثاً مشاركاً في بحوث ما بعد الدكتوراه في مركز الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورج تاون في قطر. يحمل شهادة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. له العديد من المنشورات الأكاديمية، وكتابه الأخير تحت عنوان: *US Diplomacy Promotion in the Middle East: The Pursuit of Hegemony* (Routledge, 2015).

٧. صعود داعش: أمن الخليج والعراق

نسببة يونس

دفع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) سنة من البحث عن النفس وتجديد العمل الجماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست، في مواجهة تحدٍ جديد عميق للأمن الإقليمي على عتباتها. وعندما حققت الجماعة المسلحة تقدمها الاستثنائي في العراق في يونيو ٢٠١٤، غرقت دول مجلس التعاون الخليجي في نزاع داخلي بين الدول ذات الاستجابات الأيديولوجية المختلفة للربيع العربي. لكن ظهور تهديد مفاجئ للمصالح الأمنية الجماعية دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التجمع، على الرغم من خلافاتها، ومواصلة خططها من أجل هيكل دفاع مشترك بقوة متجددة. غير أن الالتزام المبكر بالائتلاف الدولي المناهض لداعش أفسح مجالاً للشكوك إذ أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الولايات المتحدة تسعى إلى وضع جدول أعمال محدود يركز على العراق ولا يملك القدرة على التصدي للحرب الأهلية السورية. وتفاقت هذه الشكوك بسبب الدور المتزايد الذي أداه الحرس الثوري الإيراني على الأرض في العراق، والاتفاقية التي جرى التوصل إليها في يوليو ٢٠١٥ في ذروة المفاوضات النووية الإيرانية، والدور المتصور الذي أدته إيران في دعم التمرد الحوثي في اليمن. ونتيجة لذلك، فإن التهديد الذي شكله داعش سرعان ما حجب التهديد الذي يشعر به العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تزايد الهيمنة الإيرانية في المنطقة. وبالتالي، أصبح التعاون الأمني الخليجي المتجدد يزداد تركيزاً على مواجهة النفوذ الإيراني، وليس على دعم المعركة على داعش.

ويجب على دول الخليج الآن أن تواجه بيئة تعتقد بأنها تهدد بشكل فريد، مع أداء الضامن الأمني التقليدي في المنطقة (الولايات المتحدة) دوراً قيادياً متناقصاً خلال إدارة أوباما. وبعد صعود داعش، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتصحيح بعض خلافاتها السياسية وتضافرت لإعادة التركيز على التهديدات الكبيرة التي تواجه أمنها الجماعي، على الرغم من أن مجالات الاختلاف في السياسة مع قطر ظلت من دون حل، وأدت إلى تجدد عدم الاستقرار الإقليمي في المواجهة الدبلوماسية التي بدأت في يونيو ٢٠١٧. وفي هذا السياق تمكنت المملكة العربية السعودية من جمع تحالف عسكري مذهل لمهاجمة المتمردين الحوثيين الذين كانوا يجتاحون اليمن بدعم مشتبته به من إيران. وعلى الرغم من أن التمرد الحوثي في اليمن هو أزمة سياسية معقدة وموجهة محلياً وتشكل تهديداً صغيراً لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي الضالعة في الضربات العسكرية، فإن احتمال زيادة التوسع الإيراني مكن المملكة العربية السعودية من تجميع التحالف لمنع الحوثيين من الاستيلاء على اليمن. وفي بيان مشترك، حذرت كل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان من أن التقدم الحوثي في اليمن يشكل "تهديداً كبيراً" للمنطقة، واتهمت الحوثيين بتلقي الدعم من قوى إقليمية، في إشارة عارية إلى إيران. وشتت عملية عاصفة الحزم، كما أُسمي الهجوم، على اليمن ضربات جوية لمدة شهر تقريباً قبل أن تعلن المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة بعنوان عملية إعادة الأمل، كان القصد منها أن تقتصر الغارات الجوية على النشاط الدفاعي، وأن تكون هناك إعادة تركيز على المفاوضات السياسية، على الرغم من استمرار المرحلة العسكرية من العمليات، وفشل محاولة لوقف إطلاق النار في ديسمبر ٢٠١٥ في وقف القتال. إن النطاق الاستثنائي للتحالف الذي تقوده السعودية هو دليل محتمل على عهد جديد في السياسة الخليجية، حيث يشعر الخليج بأن لديه القدرة والمسؤولية على صعيد القيام بدور قيادي في تأمين المنطقة من تنامي القوة الإيرانية. وانعكس ذلك أيضاً في الجهود المتجددة التي بذلتها المملكة العربية السعودية - قبل أزمة الخليج في يونيو ٢٠١٧ وإطاحة ولي العهد محمد بن نايف آل سعود - لحل خلافاتها مع قطر وتركيا في ما يتعلق بدعم المتمردين السوريين. وتشير التقارير إلى أن قطر تتوسط في المحادثات بين تركيا والمملكة العربية السعودية حول إمكانية زيادة الدعم بشكل كبير للمعارضة السورية وتوحيد العديد من الجماعات المتمردة، إذ كثفت روسيا وإيران دعمهما لنظام الأسد خلال صيف وخريف العام ٢٠١٥.

وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أظهر مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى أنه عندما تكون مصالحه الجوهرية تحت التهديد، يمكن أن يتعاون، ويحسم أو يلغي على الأقل اختلافاته، ويعمل دفاعاً عن أمنه الجماعي. وبين تجدد الأزمة الدبلوماسية مع قطر في يونيو ٢٠١٧، فيما هُزمت داعش في الموصل وحُوصرت في الرقة، صعوبة الحفاظ على تماسك السياسات عندما يخف

التهديد المشترك للأمن. وعلى الرغم من الخطوات الواعدة نحو المصالحة مع الحكومة العراقية، ومقدمة قصيرة بدا خلالها أن دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على الجانب نفيه في العراق، فإن التقدم المستمر للقوة الإيرانية في المنطقة ظهر مرة أخرى باعتباره التهديد الأمني السائد بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي منطقة تخلت عنها إدارة أوباما تقريباً، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تؤمن على نحو متزايد بأنه إذا أريد لها أن تتجنب دخول المنطقة بقوة إلى مدار إيران، فسيستعين عليها الدفاع عن نفسها. ووضع ذلك إدارة ترامب الجديدة أمام تحدٍ فوري على صعيد السياسة الخارجية إذ يحاول المسؤولون أن يعيدوا بناء العلاقات المتضررة مع نظرائهم في الخليج ويكفلوا، على الأقل، موازنة المصالح مع تصورات وأولويات التهديدات للأمن الإقليمي.

نسبية يونس هي زميلة رفيعة المستوى غير مقيمة في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط لدى المجلس الأطلسي. وهي خبيرة في الشرق الأوسط متخصصة في السياسة العراقية والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قبل انضمامها إلى المجلس الأطلسي، كانت من كبار الباحثين المشاركين في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وهو مجموعة بحث ومناصرة مقرها واشنطن العاصمة، حيث وجهت برامج بحثية وأجرت بحوثاً خاصة بها. وكانت يونس سابقاً باحثة في برنامج الأمن الدولي في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية هارفارد كينيدي. ويونس معلقة منتظمة على شؤون الشرق الأوسط، قدمت العديد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية على هيئة الإذاعة البريطانية، وصوت أمريكا، والجزيرة وغيرها. ونشرت مقالات رأي في النيويورك تايمز، والوول ستريت جورنال، والغارديان و من مؤلفاتها *Invasion to ISIS: Iraq, State Weakness and Foreign Policy* (Hurst, 2015).

٨. لعبة إقليمية كبيرة؟ العلاقات المتقلبة بين إيران والسعودية

نادر الانتصار

باعتبارها أهم قوتين إقليميتين في الخليج، طورت إيران والمملكة العربية السعودية أهدافاً مختلفة في أهداف سياستيهما الخارجيتين، ما عرّضهما معاً إلى تحديات خطيرة لمصالحهما الأمنية الوطنية. ولا تزال الديناميكية الأمنية التي نشأت منذ الثورة الإيرانية وإقامة جمهورية إيران الإسلامية في العام ١٩٧٩ مصدراً للتذبذب الإقليمي الذي يتجلى في عدد من الصراعات وبؤر التوتر الإقليمية، وأصبحت الحرب في اليمن التي بدأت في مارس ٢٠١٥ أحدث حالات المواجهة وأكثرها مباشرة أيضاً.

ويمكن اعتبار كل من إيران والمملكة العربية السعودية من القوى الإقليمية التي تمتلك، بدرجات متفاوتة، القدرة على التأثير أو قيادة البلدان داخل منطقة جغرافية محددة. وبفضل ميزانية الدفاع التي بلغت ٨٠,٨ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٤، تحتل المملكة المرتبة الثالثة في العالم لجهة الإنفاق على الجيش (بعد الولايات المتحدة والصين). وفي حين شكلت نفقات الدفاع في إيران ٢,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠١٤، شكلت المملكة العربية السعودية ١٠,٢ بالمائة.

وبطبيعة الحال، فإن فعالية الأدوار الإقليمية لإيران والسعودية تتحدد بعوامل متنوعة، بما في ذلك مصالحها الوطنية ودوافعها، ومستوى تصور التهديد، والتوازن العسكري الإقليمي، والسياق السياسي الأجنبي والمحلي. أي أن مستوى ودرجة النفوذ الإقليمي ليسا ثابتين بل يتقلبان مع تغير الظروف السياسية والاستراتيجية المحلية والإقليمية والعالمية. ووسمت هذه التقلبات بالفعل العلاقات الإيرانية-السعودية وسياساتها الخارجية الإقليمية. ويتناول هذا الفصل سلسلة من المراحل في العلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية، ويوضح آثارها على المشهد الأمني الإقليمي المتقلب وتوازن القوى في الخليج.

وتشير العلاقة غير المستقرة بين إيران والمملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٧٩ إلى عجز دبلوماسي أدى إلى تفاقم عميق في التقلبات وانعدام الأمن في الخليج وما وراءه. من وجهة النظر السعودية، إيران دولة توسعية تسعى إلى أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية وتستخدم الطائفية لدفع سياساتها. وأدت رؤية الرياض حسب مبدأ غالب ومغلوب للسياسة الإيرانية إلى قراءة منحرفة لسياسة إيران الإقليمية. ومن وجهة نظر طهران، فإن إيران التي عانت من "العزلة الاستراتيجية" لأنها دولة فارسية ذات أغلبية شيعية محاطة بالسنة والعرب الذين يهددون وحدة أراضي إيران وأمنها القومي. قد لا تكون إيران "وحدها في العالم" تماماً، لكن ليس لديها شركاء أو حلفاء إقليميون واضعون. ومن المؤكد أن إيران ترى نفسها كقوة إقليمية، ليس لأن لديها توجهات "توسعية"، كما يدعي السعوديون، لكن بسبب حجمها ومواردها وديموغرافيتها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي وثقافتها. إن تصور إيران لنفسها على أنها "أولى بين متساوين" في المنطقة أمر بالغ الأهمية لفهم العقلية الأمنية للبلاد. وعلى الرغم من ذلك، حاولت إيران تحت إدارة روحاني إصلاح علاقاتها مع المملكة العربية السعودية. وجزت اتصالات بين البلدين، وإن لم تكن متكررة. وحتى عندما يستخدم الجانبان كلاماً لا هوادة فيه، فإنهما تعترفان بحدود ما يمكن القيام به. ولم تفرض طهران تكاليف باهظة على الرياض بسبب مغامرتها اليمنية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن صناع القرار الإيرانيين توصلوا إلى نتيجة مفادها أن المملكة العربية السعودية تتحمل بالفعل تكاليف باهظة للحرب. والواضح هو أن الجانبين سيتوصلان في نهاية المطاف إلى إدراك أن أمن الخليج لا يمكن تحقيقه من خلال مبدأ غالب ومغلوب.

نادر الانتصار يشغل منصب أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية والعدالة الجنائية في جامعة جنوب ألاباما. وهو متخصص في القضايا الخارجية والأمنية في منطقة الخليج فضلاً عن السياسة الإثنية في الشرق الأوسط. ألف نادر انتصار العديد من المقالات في المجلات الأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط و أهم كتبه هي: *Iran Nuclear Negotiations: Accord and Détente since the Geneva Agreement of 2013* (Rowman & Littlefield, 2015), and *Iran Nuclear Accord and the Re-Making of the Middle East* (Rowman and Littlefield, 2018).

٩. سياسة الخلافة في المملكة العربية السعودية: الكفاح من أجل التوريث جوزيف أ. كيشيشيان

مثلها مثل الملكيات الخليجية الأخرى، دخلت المملكة العربية السعودية، وهي البلد الذي يركز عليه هذا الفصل، مرحلة انتقالية في العام ٢٠١٥ كانت لها عواقب على أمنها الداخلي والإقليمي. وفي الواقع، أثارت المخاوف المتعلقة بالخلافة تساؤلات خطيرة حول الآثار الأمنية بعد أن تقدم معظم قادة الخليج في السن. ومما له القدر نفسه من الأهمية السعي إلى التوريث، الأمر الذي يطرح تحديات ملموسة أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإن العمر كعامل أمني لم يكن غير عادي، ولا كان حصرياً للمملكة العربية السعودية. لقد واجه آخرون تحديات مماثلة على الرغم من اكتساب هذه المسألة زخماً عندما توفي الملك عبدالله في يناير ٢٠١٥. ومن أبرز صور حفل مراسم الجنازة غياب اثنين من كبار قادة الخليج الشيخ خليفة بن زايد (٦٧ سنة) من دولة الإمارات العربية المتحدة والسلطان قابوس من سلطنة عمان (٧٤ سنة)، ليس لأنهم لم يرغبوا لحضور بل بسبب مشاكل صحية. ومع مرض الرجلين معاً، نمت الاحتمالات بأن وفاتهما ستضخ مزيداً من عدم الاستقرار في وقت تواجه فيه شبه الجزيرة العربية أزمات لا يمكن إنكارها تتراوح بين الحرب في اليمن، والتقدم المبالغ فيه و لكن الحقيقي لجماعات متطرفة مختلفة. ومن المؤكد أن خليفة الملك عبدالله، سلمان بن عبدالعزيز (٨٠ سنة)، وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (٨٥ سنة)، تقدما أيضاً في العمر، ما أثر على الأمن وهو البعد الذي واجهته الملكيات الخليجية المحافظة. وحكم شبان نسيباً البحرين وقطر (الملك حمد بن عيسى، ٦٥ سنة) والشيخ تميم بن حمد، ٣٦ سنة) على الرغم من أن آل خليفة وآل ثاني الحاكمين في الملكيتين المذكورتين لم تكن بمنأى عن التطورات في الدول المجاورة، عقد المسائل أكثر.

وفي الواقع، كان من الإنصاف القول إن قضايا الخلافة حظيت باهتمام أكبر مما كانت عليه في أي وقت آخر في الذاكرة الحديثة بسبب الاضطرابات التي هددت استقرار معظم المجتمعات العربية. ولعل أحد أفضل الأمثلة على الأهمية التي اكتسبتها مسألة الخلافة قد قدمه الرئيس باراك أوباما الذي وصل إلى السعودية في طريق عودته من الهند على رأس وفد أمريكي مثير للإعجاب بعد وفاة الملك عبدالله لتقديم التعازي، مؤكداً مخاوف واشنطن بشأن العملية. والأكثر إشكالية هو السرعة التي أدخل بها الحاكم الجديد تغييرات. في الواقع، فوجئ الجميع بتعيينات ٢٩ أبريل ٢٠١٥، وأبدوا رغبتهم في تقييم ما إذا كان عامل السن أثر على عقل الملك سلمان عندما اختار ابن أخيه البالغ من العمر ٥٥ سنة، الأمير محمد بن نايف، ولياً لولي العهد. وجعلت التعيينات الأمير محمد الثاني في ترتيب العرش قبل أن يرفعه الملك إلى منصب ولي العهد. وفي زيارته، أراد أوباما اكتشاف الأسباب الكامنة وراء التغييرات الأخيرة، وتأكيد أو دحض التكهنات بأن الدوافع وراء الاختيار من بين الجيل الأصغر للأسرة الحاكمة كانت ذات صلة بالأمن. وكان هذا أمراً بالغ الأهمية لأن القوى الرائدة رغبت في معرفة ما إذا كانت هذه الغرلة تهدف إلى تجنب صراع على السلطة بين أحفاد المؤسس.

وكانت النتيجة الأمنية الثانية السعي إلى التوريث، الراسخة الآن في البحرين وقطر، فضلاً عن العديد من المشيخات الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حين كان من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت آلية التوريث سعت مرة أخرى في السلطنة مع الخلف التالي، كانت هناك احتمالات ممتازة بأن السلطان المقبل سيعيد هذا النظام الذي كفل حكم آل سعيد لعدة قرون. وبالمثل، وبغض النظر عن آلية الخلافة الجانبية القائمة في المملكة العربية السعودية، راودت الرياض هذه الفكرة، ولاسيما أن الملك سلمان عين ابنه محمد ولياً لولي العهد، ثم ولياً للعهد بعد ٢١ يونيو ٢٠١٧. وبطبيعة الحال، لم تكن هذه صفقة نهائية بأي حال من الأحوال حتى لو اكتسبت هذه الطريقة الزخم. ويكفي القول بأن التغييرات الجذرية التي أدخلت على تشكيلة الخلافة في ٢٩ أبريل ٢٠١٥ أخلت بعربة التفاح التي يُضرب بها المثل. في الواقع، كان هذا تحولاً زلزالياً أثار العديد من الأسئلة، بما في ذلك السعي الحاسم لنظام التوريث في المملكة العربية السعودية.

وكان من المقرر أن تشهد المملكة العربية السعودية تحولات جانبية من خطوط الخلافة الحالية لأن الملك سلمان عين ابن أخيه. وإذا كان حقبة ما قبل ٢٠١١ شهدت تشجيعاً للتوريث في مصر وليبيا وسوريا (وكذلك في العراق قبل الإطاحة بصدام حسين في العام ٢٠٠٣)، فإن ما برز كان ما يشبه هذه الآلية في معظم الدول العربية، ولاسيما في البحرين وقطر، على الرغم من أن الخلافة الجانبية سادت التغييرات في الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفكر الحكام في البلدان الأربعة بالأساليب القائمة وتعرضوا إلى ضغوط متزايدة لتغييرها. ومن المفارقات، حتى لو حاولت القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، تشكيل مستقبل القيادات العربية، لم تكن تلك الجهود ناجحة دائماً. وتظاهر كثيرون بأنهم يتمتعون بالتأثير في الغلبة المعقدة بشكل لا يصدق التي حدثت في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، على الرغم من أن ما جرى التوصل إليه حقاً هو مجرد إدراك أن مسائل الخلافة في القيادة العربية لا تزال بعيدة عن متناول معظم الغرباء. وكان هناك بالطبع تقدير بأن هذه المسألة ربما كانت أكثر القضايا السياسية حساسية في دول الخليج، وأنه يتعين على المسؤولين الغربيين أن يقاربوها بعناية بسبب العواقب الأمنية الداخلية والإقليمية والعالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وإدراكاً منها أن أي تغييرات حدثت لن تعكس سوى توافق الآراء الأسري والانسجام الداخلي، فإن معظم الحكومات الأجنبية المهتمة بتسريع التحول عدلت سياساتها إزاء القادة الناشئين، لأن أحداً لا يمكنه أن يتوقع من سيتولى السلطة في أي دولة في أي وقت معين.

ومن المؤكد أن هذه المرحلة كانت مرحلة انتقالية، مع وجود تهديدات في كل مكان. ولذلك كان من العادل أن نسأل ما الذي سيحدث ليزعزع استقرار المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن أولئك الذين كانوا يتوقعون زوال آل سعود خابت آمالهم، ولاسيما أن الرياض كانت على وعي تام بالأخطار التي تلوح في الأفق واتخذت تدابير حاسمة لمواجهة مختلف التهديدات. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة على أن دول الخليج كانت هشة، عززت الأسر الحاكمة المحافظة شرعيتها في نظر الهيئات الوحيدة التي تهمها: سكانها. والواقع أن من الصعب، إذا استثنينا فقدان الكامل للشرعية الدينية والسياسية والقبلية، التفكير في ما يمكن أن يهز سلطة الأسر الحاكمة. وبطبيعة الحال، يمكن للمرء أن يتوقع تغييرات في السياسة الخارجية بسبب التغييرات في القيادة، على الرغم من الالتزامات المؤسسية أعطت بعض الدوام لطريقة قيام الرياض بالأعمال. وكان من المقرر أن الملك سلمان وفريقه سيتكيفان مع الظروف على الرغم من أنه لا يمكن أن يدمر الإطار الذي ساعد في بنائه في المقام الأول. وبطبيعة الحال، حامت التحديات، بما في ذلك قضايا الخلافة التي تنطوي على تغييرات في الآليات القائمة. وفي العام ٢٠١٦، مع ذلك، كان آل سعود أكثر أمناً مما كانوا عليه في أي وقت آخر في التاريخ المعاصر. ومن المرجح أن يستمر حكمهم على وجه التحديد بسبب مهارات التكيف الفطرية التي تتراوح بين اعتماد آليات التوريث وميزات "إرادة السلطة" في ظل سيادة ملك شرعي.

جوزيف أ. كيشيشيان هو زميل أول في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض، المملكة العربية السعودية. شغل منصب القنصل الفخري لسلطنة عمان في لوس أنجلوس، كاليفورنيا، بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١١. تلقى كيشيشيان الدكتوراه في الشؤون الخارجية من جامعة فيرجينيا في العام ١٩٨٥. في صيف العام ١٩٨٩، تولى زمالة هوفر في جامعة ستانفورد. بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٦، كان يعمل في مؤسسة راند ومقرها سانتا مونيكا كعالم سياسي مشارك، وكان محاضراً في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. تشمل أحدث كتبه: *From Alliance to Union: Challenges Facing Gulf Cooperation Council States in the Twenty-First Century* (Sussex Academic Press, 2016); *Iffat Al Thunayan: An Arabian Queen* (Sussex Academic Press, 2015); and *Legal and Political Reforms in Sa'udi Arabia* (Routledge, 2013).

١٠. الشباب، والاحتجاج، والنخبة الجديدة: الأمن الداخلي والكرامة في الكويت العنود الشارخ

يتناول هذا الفصل أوجه الترابط بين اختلاف الأجيال وتطور المشهد الأمني الداخلي في دول شبه الجزيرة العربية. على مدى السنوات الخمسين الماضية لقد نما عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست بمعدل هائل (من ٤ ملايين في العام ١٩٥٠ إلى ٤٦,٥ مليون في العام ٢٠١٠) وذلك بسبب تزايد عدد السكان المواطنين بالإضافة لزيادة الهجرة الوافدة. وجود شريحة كبيرة من الشباب بين المواطنين بدول الخليج العربي خلق تحديات كبيرة لمواجهة البطالة (التي تراوحت بين ٥ و ١٥ بالمائة)، وقد أدى الاعتماد المفرط على صادرات النفط والغاز كمحرك للنمو الاقتصادي خاصة مع تراجع أسعار النفط بعد العام ٢٠١٤ إلى تعقيد الأوضاع. مع تزايد وقت الفراغ وقلة الانشغال بالعمل الاقتصادي اتجه الكثير من الشباب لتحدي السلطات وتزايدت أعمال العنف السياسي، فقد شارك شباب الكويت والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية في احتجاجات عنيفة ضد حكوماتهم منذ العام ٢٠١١. ولتحاشي الاضطرابات السياسية في أعقاب احتجاجات الربيع العربي للعام ٢٠١١، رفعت دول مجلس التعاون الخليجي رواتب الوظائف الحكومية (المصدر الرئيسي للعمالة للمواطنين) ووعدت بخلق مزيد من فرص العمل، ولكن مع دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد متزايدة والضغط المتصاعدة على الميزانيات الوطنية للحفاظ على الإعانات الحكومية لمختلف أوجه الاحتياجات المعيشية، تحولت هذه القضية الاقتصادية المعقدة إلى عنصر من عناصر التغيير للعبة السياسية.

ضعف النظام التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى خلق جيل من الشباب غير قادر إلى حد كبير على تحقيق معايير التوظيف في القطاع الخاص، كما أن المرتبات الحكومية، والمزايا الخاصة بها، وأعباء العمل الأقل، تجعل العمل في المؤسسات الحكومية مرغوباً أكثر لدى معظم الخريجين. كذلك فإن توافر اليد العاملة المهاجرة بأعداد كبيرة ومهارة عالية زادت من ضعف الطلب على تشغيل المواطنين بالقطاع الخاص، مما أدى إلى تضخم معدلات التوظيف وتفاقم البطالة المقنعة في القطاع الحكومي. كما أن تزايد نسبة الشباب كظاهرة ديموغرافية (والمقصود بها هو زيادة عدد شريحة المواطنين دون سن الخامسة والعشرين) أدت إلى ازدياد الاستياء من الوضع السياسي وعدم الالتزام بالأعراف الاجتماعية. ونتيجة لذلك كان الشباب في طليعة دعوات الإصلاح منذ العام ٢٠١١، كما حصل في سلطنة عمان والبحرين والكويت.

ولقد أدى دمج المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية مع تزايد شريحة الشباب الى تحدي أكبر للمفاهيم الأبوية السائدة بالمنطقة. وتبنت كلتا المجموعتين—النساء والشباب—وسائل التواصل الاجتماعي التي تشجع على التعبير عن الذات وتعزز الثقافة الفردية التي تتعارض مع المثل التقليدية التي تملئها الاعراف التقليدية للأجيال السابقة. فنجد أن الكثير من الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي يفتقرون احترام الموروث السياسي والعلاقات الهرمية التقليدية المرتبطة بالأجيال السابقة، وفي نفس الوقت يطغي عليهم سيم التحفظ التقليدي في جوانب أخرى من حياتهم الاجتماعية. مما قد يجعلهم مقبلين على أشكال معينة من التسييس تستجيب لهذه النزعة المحافظة اجتماعياً والتي بالوقت ذاته الغير تقليدية سياساً.

ولقد تبنت حكومات دول الخليج العربي بعض جوانب الديمقراطية الغربية من أجل تلبية بعض مطالبات الإصلاح السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، أظهرت تجربة الكويت والبحرين أن من دون إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية ذات الخطط الاجتماعية الواضحة، ومن دون تطوير طبقة متوسطة سياسية ناضجة لاحتضان وتعزيز العدالة الاجتماعية الكامنة في مفاهيم اغلب النظم الديمقراطية القائمة على الانتخابات، سيتحول هذا التطور السياسي إلى عملية فوضوية ومخربة. ومن خلال متابعة الأحداث التي وقعت في الكويت والتي أدت إلى احتجاجات "كرامة وطن" في الفترة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢ وفي أعقابها، سيربط هذا الفصل بين الواقع الديموغرافي المتغير والتحديات الداخلية للأمن في المنطقة.

هناك صراع مستمر بين المشاركة الفعالة للشباب بسوق العمل والعمل السياسي وبين عزلتهم المستمرة في هذين المجالين لأسباب لوجستية واجتماعية وسياسية. وهذا صراع تواجهه أغلب دول مجلس التعاون حيث أن احتواء الطاقات الشبابية هو ضرورة اقتصادية وأمنية. ما يحمله المستقبل بالنسبة لهؤلاء الشباب المتعلمين الذين يبدو أنهم غير راغبين في قبول الواقع السياسي الذي قبل به جيل والديهم والذين يعيشون في بلدان لا تتمكن الان من الحفاظ على رفاهية الحياة الريفية كما كانت تستطيع ان توفره لمواطنيها في الماضي، سيحدد الكثير من الاولويات الأمنية الداخلية في المستقبل القريب.

إن ما شهدته الكويت على صعيد المفاوضة الجماعية من قبل الشباب وممثليهم من السياسيين الذين يدعون انهم يتحدثون باسمهم، وما تلى ذلك من تنازلات وحلول توافقية من قبل الحكومة منذ العام ٢٠٠٦، مثل إعادة رسم الدوائر الانتخابية بعد احتجاجات “نبيها خمسة”، ومن ثم استقالة رئيس الوزراء في العام ٢٠١٢—وهي الأولى لفرد من أسرة حاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي—به عبرة لدول مجلس التعاون الخليجي. أولاً، هناك رغبة حقيقية للإصلاح؛ وبمجرد أن تعد بها الحكومة بعد حراك شعبي فإن ذلك سوف يؤدي إلى مطالبة البعض لمزيد من الإصلاحات لاعتقادهم بأن الاحتجاجات تؤتي ثمارها. وقد يكون من الأفضل على المدى الطويل عدم التسرع بتقديم الوعود إذا لم تكن هناك إرادة سياسية صادقة لإجراء إصلاحات حقيقية ومؤلمة لأن التدابير الأمنية التصحيحية لوقف استمرار الاحتجاجات ومطالب الشباب يمكن أن تكون مكلفة على المستوى الوطني والمحلي وهي بالنهاية حل مؤقت. وعلى الرغم من التهدئة الحالية في الاحتجاجات ومخاوف التدخل الخارجي من إيران أو داعش، فإن الطلب على مزيد من المشاركة السياسية من المرجح أن يستمر في التصاعد في دول الخليج، والحاجة إلى إعادة تقييم العلاقة بين الحكومات والشعوب بشكل سريع ومتناسك وصادق لم يعد يمكن تأجيلها لفترة طويلة.

العنود الشارخ هي باحثة مشاركة في معهد لندن للشرق الأوسط في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وشغلت مناصب استشارية وتعليمية عليا في مؤسسات أكاديمية حكومية وغير حكومية في الخليج وفي الخارج. فازت بحوثها بالجائزة العربية لأفضل منشور في مجلة أجنبية في العام ٢٠١٤، حصلت على جائزة الفروسية لوسام الاستحقاق الوطني من قبل الحكومة الفرنسية في العام ٢٠١٦ على تفانيها في تحسين حقوق المرأة في المنطقة و تشمل أعمالها كتباً مثل: *The Gulf Family: Kinship Policies and Modernity* (Saqi Books, 2007), and *Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf States* (Saqi Books, 2012).

١١. تحول السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ العام ٢٠١١

خالد المزيني

منذ فترة طويلة هيمنت دراسة السلوك الخارجي على الدراسات الخاصة بالقوى العظمى التي تستخدم الواقعية، وهي النظرية الرئيسية في دراسات العلاقات الدولية. وعلى مر السنين، أدى هذا إلى تصور العلماء وصناع السياسات الدول الصغيرة على أنها ضعيفة ولها دور محدود في النظام الدولي. ومع ذلك، أدت نهاية الاستعمار الفرنسي والبريطاني في خمسينات وستينات القرن العشرين، وانهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، إلى ظهور دول صغيرة ذات قدرات مختلفة. ومن المؤكد أن الدول الصغيرة التي تشكلت حديثاً، وهي لا تزال في مراحلها الأولى، لم تؤدِّ إلا دوراً ضئيلاً في النظام الدولي، لكن بعد ما يقرب من ٤٠ إلى ٥٠ سنة من الوجود، تغير دورها بشكل كبير. وظهرت دول صغيرة كثيرة ذات قدرات كبيرة تسمح لها بالتأثير على النظم الإقليمية أو الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين معظم الدول الصغيرة الموجودة في العالم، يمكن اعتبار البعض حالة شاذة بسبب سلوكها الخارجي الغريب، مثل إسرائيل وسنغافورة وقطر والإمارات العربية المتحدة.

الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو تحليل سبب اعتبار حالة دولة الإمارات العربية المتحدة شاذة في إدارة العلاقات الدولية لدى الدول الصغيرة. وعلاوة على ذلك، هناك جوانب معينة من سلوك دولة الإمارات العربية المتحدة قد توفر فهماً أفضل للأسباب التي تجعلها حالة غريبة. منذ ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١، تغيرت السياسة الخارجية لهذه الدولة الصغيرة تغيراً كبيراً. فالدول الصغيرة، في الفهم الكلاسيكي، تميل إلى تجنب الانخراط في أي عمل عسكري ما لم يكن سلوكاً تفاعلياً يؤثر على أمنها القومي. وعلى النقيض من ذلك، تجاوزت دولة الإمارات العربية المتحدة الفهم التقليدي لسلوك الدول الصغيرة. فمِنذ الربيع العربي، اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام القوة الناعمة والصلبة من خلال اللجوء العلني للدبلوماسية العسكرية. وأعطى تطوير البلاد لأحد أكثر القوات الجوية تقدماً في المنطقة الثقة بالانخراط عسكرياً على مختلف المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي فإن حالة دولة الإمارات العربية المتحدة تستلزم إعادة تقييم لوجهة النظر التقليدية التي تقول إن الدول الصغيرة تتفاعل مع عدم الاستقرار السياسي الإقليمي والدولي تحت مظلة دول قوية وأكبر. وبدلاً من ذلك، اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة العمل بشكل فردي وتحالف مع القوى الإقليمية، رداً على القضايا الأمنية الناشئة عن التهديدات المحلية والإقليمية المتصورة.

وستُظهر حالة دولة الإمارات العربية المتحدة أن هناك دولاً صغيرة مميزة يمكنها التأثير على النظام الدولي من خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن مهاراتها الدبلوماسية. وينتظم الفصل حول الأسئلة التالية: أولاً، إلى أي مدى تغير السلوك الخارجي لدولة الإمارات منذ العام ٢٠١١؟ ثانياً، ما الذي أدى بهذه الدولة الصغيرة إلى الجمع بين استخدام كل من القوة الناعمة والصلبة؟ ثالثاً، إلى أي مدى تعكس حالة هذه الدولة الصغيرة عودة الواقعية والواقعية البنوية في تحليل سلوك الدول الصغيرة. وسيتم الرد على هذه الأسئلة في خمسة أقسام. يقدم الأول تعريفاً مفاهيمياً وتحليلاً للدول الصغيرة؛ ويتكون الثاني من خلفية موجزة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة قبل العام ٢٠١١؛ ويدرس الثالث سلوك دولة الإمارات العربية المتحدة المتغير منذ العام ٢٠١١؛ وينظر الرابع في الجمع المتحول بين القوة الناعمة والصلبة؛ في حين يقدم الخامس وجهة نظر حول الدول الصغيرة وعودة الواقعية.

منذ العام ٢٠١١، تجاوزت قرارات السياسة الخارجية لدولة الإمارات سلوكيات الدول الصغيرة التقليدية. وتصرفت دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما في ما يتعلق باختلاط القوة "الصلبة" و"الناعمة" في المنطقة، بشكل انفرادي ومستقل، كما هي الحال في ليبيا، بدلاً من العمل تحت مظلة دول أقوى وأكبر. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تحالف ثنائي مع قوى إقليمية أخرى مثل التحالف ضد داعش أو مع المملكة العربية السعودية في اليمن، أظهرت دولة الإمارات سلطتها بما يفوق قدرة دولة صغيرة كلاسيكية. وساعدها التطلع إلى أن تصبح دولة صغيرة قوية ومؤثرة على البحث عن ترتيبات أمنية بديلة، كانت لها عواقب عميقة على مناطق متعددة كالصراع الإقليمي في كل أنحاء العالم العربي.

خالد المزيني هو أستاذ مساعد في جامعة قطر حيث يدرّس العلاقات الدولية لدول الخليج وأمن الخليج. سابقاً، درس المزيني سياسة الشرق الأوسط في جامعات كامبريدج وإكزتر وإدنبره. أكمل دراسته في جامعة إكزتر. وتتراوح اهتمامات المزيني البحثية بين العلاقات الدولية في الشرق الأوسط والمساعدات الخارجية والسياسات الخارجية لدول الخليج. وهو مهتم أيضاً بالاقتصاد السياسي والأمن لدى دول الخليج. المزيني هو مؤلف:

Politics of Aid: Foreign Aid Programs of the Arab Gulf States (2016).



CIRS

CENTER FOR
INTERNATIONAL
AND REGIONAL
STUDIES

GEORGETOWN UNIVERSITY



جامعة جورجتاون قطر

GEORGETOWN UNIVERSITY QATAR

Center for International and Regional Studies

© ٢٠١٨ مركز الدراسات الدولية والإقليمية

جامعة جورجتاون في قطر

مؤسسة قطر

صندوق بريد ٢٣٦٨٩

الدوحة، دولة قطر

<http://cirs.georgetown.edu>

cirsresearch@georgetown.edu

هاتف ٨٤٠٠ ٤٤٥٧ ٩٧٤+

فاكس ٨٤٠١ ٤٤٥٧ ٩٧٤+